جامعة الملك سعود
King Saud University

كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الندوة الدولية الثانية

قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة

٢٥-٢٧/٤/١٤٣٥هـ
٢٥-٢٧/٢/٢٠١٤م

المحتويات

البحث	الصفحة
كلمة رئيس الندوة د. خالد عايش الحافي	٣
كلمة رئيس التحرير أ. د. نورة الشملان	٥
خطاب التجديد في مجال إحياء التراث عوض بن حمد القوزي	٧
قراءة النقد الثقافي للتراث الأدبي: آفاق التلقي والتأويل أميرة بنت سلمان القفاري	١٧
قراءة حداثية للتراث وإشكالات المنهج دياب قديد	٤٥
من جهود المغاربة في قراءة النصوص الأدبية والنقدية التراثية: دراسة مصطلحية رشيد سلاوي	٦٧
إشكالية المنهج عند النقاد المعاصرين ودورها في تطوير قراءات الشعر القديم عبدالقادر الحسون	١٠١
رهانات تأويل الخطاب التراثي: تأصيل الكيان من المنظور الحواري فاتحة الطايب	١٢٧
معالم النظرية الإشارية في فكر الإمام ابن قيم الجوزية والدرس اللساني الحديث إدريس بن خويا وفاطمة برماتي	١٤١
التناول النصي في التراث النقدي العربي: دراسة في ضوء لسانيات النص رشيد عمران	١٥١
الشروط الأساسية في قراءة التراث اللغوي واللساني مجدي بن صوف	١٦٣
تفسير النص القرآني وتأويله بين المنهج السلفي والاتجاهات الحداثية محمود أبو المعاطي	١٨٥
الآليات التداولية لتحليل الخطاب من وجهتي نظر الأصوليين والتداوليين المحدثين مختار درقاوي	٢١٣
رثائية المعري الإنسانية: قراءة من منظور تناصي إبراهيم الدّهون	٢٥١
قراءة عبدالقاهر الجرجاني وتصوّره لفعل القراءة أبوعبدالسلام محمد الإدريسي	٢٦٧
قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة خليفة الميساوي	٢٨٣
قراءة التراث الأدبي: التراث السردي نموذجًا سعيد يقطين	٣١١
القراءة العاشقة أو إستراتيجية قراءة النص السردي الكلاسيكي: عبدالفتاح كيليطو نموذجًا عبدالرحمن بوعلي	٣٢٣

البحوث

المشرف العام

د. خالد بن عايش الحافي

رئيس التحرير

أ.د. نورة بنت صالح الشملان

مدير التحرير

د. يوسف بن محمود فجال

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. صالح بن زيّاد الغامدي
أ. د. إبراهيم بن سليمان الشمسان
أ. د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
أ. د. مها بنت صالح الميمان
د. محمد بن لطفي الزليطي
د. بسمة بنت ناجي عروس

المدقق اللغوي

د. حسين المناصرة

البحث	الصفحة
أسلوب النداء في العربية دراسة في تداوليّة الخطاب أيمن محمود محمد إبراهيم	٣٤٣
القضايا التداولية للواسمات في الدرس اللساني العربي ومحطات التقاطع الإبستمولوجي في الدرس المعاصر الجمعي أبو العراس	٣٦٥
نحو قراءة إبستمولجية معرفية للتراث النحوي العربي عبدالرحمن بودرع	٣٧٩
اللسانيات والتراث النحوي: إشكالات منهجية وإبستمولوجية محمد بن صالح وحيدي	٤٠٩
الضرورة الشعرية بين نحو الجملة ولسانيات النص منال نجار	٤٢٥
السيميائيات التأويلية إبدال نقدي لقراءة التراث وترهينه عبدالله بريمي	٤٥١
سيميائيات التلفّظ وتأويل الخطاب: بائية علقمة الفحل أنموذجًا عبدالفتاح يوسف	٤٧١
التحليل السيميائي للنصوص التراثية: مقاربة لتجربة عبدالفتاح كيليطو عبداللطيف محفوظ	٥١٧
آليات تحليل النص التراثي في ضوء المناهج المعاصرة السيميائية / التداولية نادية لقجع جلول	٥٣٣
قضايا تداولية في الخطاب القصصي القرآني: قصة سيدنا يوسف أنموذجًا إيمان جربوعة	٥٥٧
المعجمية الحديثة وإعادة قرءة التراث اللغوي العربي عبدالرحمان أحمد يجيوي	٥٧٩
المهمل في المعجم العربي وسبُل استثماره في وضع المصطلح عبدالقادر بن ميلود سلامي وسليمة حبيب بحياوي	٦١٣
نحو تسطيع «المرايا المقعرة» قراءة نقدية في بعض القضايا الواردة في كتاب المرايا المقعرة حميدي بن يوسف عمر	٦٣١
وقائع الخطاب في كتاب مجالس العلماء للزجاجي وسمية عبدالمحسن المنصور	٦٥١
تأصيل التراث في ظل الأدب المقارن بشير أحمد يوسف عمر	٧٠١
ماهية التراث ضمن المحمولات الأيديولوجية الحديثة عند الشاعر العربي المعاصر حبيب بُوهرور	٧٢٥
القراءة الحداثية للتراث: موقع التراث في بيانات الحداثيين العرب عبدالله العشي	٧٤٥
النقد الحداثي ورهاناته بين نصوصيّة عربية وإجرائية غربيّة لعموري زاوي	٧٦٥
المصطلح النقدي Hermenetics بين خلفية الفكر الغربي وواقع التصور العربي مختار عبدالقادر لزعر	٧٨٥

العنوان

ص.ب : ٢٤٥٦
الرياض: ١١٤٥١
هـــاتف: ٠١١٤٦٧٥١٠١
فـــاكس: ٠١١٤٦٧٥٠٩٤

البريد الإلكتروني

nadwa.arabic@ksu.ed.sa

أسلوب النداء في العربية
دراسة في تداولية الخطاب

أيمن محمود محمد إبراهيم

الأستاذ المساعد في النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك خالد بأبها

الملخص:

يحاول هذا البحث إعادة قراءة تراثنا العربي ممثلا في أسلوب النداء في ضوء نظرية لغوية حديثة، هي تداولية الخطاب، فرؤية التراث من منظور اللغويات الحديثة أصبح من الأهمية بمكان؛ حتى نستطيع تفسير منطوقنا العربي في ضوء تلك النظريات، مستفيدين مما يمدنا به التراث من ثوابت لغوية وأدبية، وكذلك مستفيدين من معطيات النظريات الحديثة، وهو ما لا يغفل التراث، ولا يغفل النظريات الحديثة.

ويهدف هذا البحث إلى إيجاد نوع من المقاربة بين التراث العربي والنظريات اللغوية الحديثة، من خلال دراسة أسلوب النداء دراسة تداولية، وإثبات أن تراثنا العربي يحتوي على توجهات وأفكار تداولية تدعو إلى إعادة قراءته لبيان أن اللغويين العرب لم يكونوا بمعزل عن الفكر اللغوي الحديث، كذلك يهدف هذا البحث إلى بيان أن اللغويين العرب في تقعيدهم قواعد اللغة لم يكونوا أصحاب فكر تقليدي، بل استندوا إلى كثير من المبادئ التداولية، وجعلوها أساسا في التقعيد وتحليل التراكيب.

وقد جاء البحث مقسما ثلاثة أقسام رئيسة، هي:

- القصد - المخاطب - تحقيق مبدأ الإفادة ودفع اللبس

وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج، كان من أبرزها: أن النحاة قد أسسوا قواعد باب النداء على كثير من مبادئ التداولية المعاصرة، فبنوها على أساس من قصد المتكلم، ومراعاة أحوال المخاطب، وتحقيق مبدأ الإفادة، ودفع اللبس، وأن المنطوق اللغوي في باب النداء يتشكل وفق تلك المبادئ. فهي بمثابة قوانين ملزمة لمنتج الخطاب عليه الأخذ بها حين يصوغ خطابه؛ ومن ثم فإن اللغويين العرب لم يقوموا بدراسة اللغة بمعزل عن العوامل غير اللغوية، كالمتكلم والمخاطب والسياق، وباب النداء دليل على ذلك، كذلك يمكن القول: إن النحو عند النحويين- وبخاصة الأوائل- يشكل منظومة متكاملة عندهم تشمل كل ما يتعلق بالموقف الكلامي.

تقديم:

الحمد لله فاتحة كل خير، وتمام كل نعمة، وصلاة وسلامًا على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم.

تعنى نظرية تداولية الخطاب بدراسة اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية[١]، حيث تنظر في عملية التواصل اللغوي بما تضم من متكلم، ومخاطب، ومنطوق لغوي، وسياق للمنطوق، وقصد أنشئ من أجله الكلام، وفائدة تحققت لدى المخاطب، وأثر تحقق من خلال المنطوق[٢]، فاستعمال اللغة ليس مجرد إنجاز فعل مخصوص فقط، بل هي جزء كامل من التفاعل الاجتماعي[٣].

وقد فطن اللغويون العرب إلى كثير من العناصر التي تعد أسسًا تداولية عند المعاصرين، فرأوا ضرورة دراسة اللغة في ضوء سياقاتها التي استعملت فيها، كما رأوا ضرورة مراعاة مقاصد المتكلمين وأغراضهم من الخطاب، ومراعاة أحوال المخاطبين وفهمهم مقاصد المتكلمين، وما هذا الاهتمام بمصطلحات: المتكلم، والقصد، والمخاطب أو السامع، والخطاب، ودلالة الحال، ومقتضى الحال، والمقام، وأمن اللبس، ورفع التوهم، إلا دليل على ذلك. فلم يقتصروا في دراستهم للغة على النظر في بنية النص اللغوي على أنه شكل منعزل عن العوامل الخارجية التي تحيط به، وإنما أخذوا مادتهم من خلال معالجتهم لهذه النصوص على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا كذلك إلى أن للكلام وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث[٤].

ويعد هذا البحث محاولة لإعادة قراءة تراثنا العربي ممثلاً في أسلوب النداء في ضوء نظرية لغوية حديثة، هي تداولية الخطاب، فقد أضحت رؤية التراث من منظور النظريات اللغوية الحديثة من الأهمية بمكان؛ حتى نستطيع تفسير منطوقنا العربي في ضوء تلك النظريات، مستفيدين مما يمدنا به التراث من ثوابت لغوية وأدبية، وكذلك مستفيدين من معطيات النظريات الحديثة، وهو ما لا يغفل التراث، ولا يغفل النظريات الحديثة.

وقد اخترت أسلوب النداء ليكون موضوعًا للدراسة في ضوء نظرية تداولية الخطاب؛ لما يأتي:

- احتواء أسلوب النداء على العناصر المكونة للخطاب من متكلم ومخاطب ومنطوق لغوي وسياق؛ ومن ثم فالنداء تركيب خطابي.

---

(١) انظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان: ١٩.

(٢) انظر: محمد البدري عبد العظيم، من المفاهيم التداولية في كتاب سيبويه: ١٠٧٦.

(٣) انظر: فان دايك، النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: ٢٢٧.

(٤) انظر: كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي: ٦٦.

- أن النداء يمثل اللغة في سياق استعمالها، فهو لغة منطوقة وليست مكتوبة، يتوجه به متكلم إلى مخاطب لإنجاز فعل ما؛ ومن ثم فهو نوع من التفاعل الاجتماعي؛ وهو ما يتفق فيه التداوليون مع اللغويين العرب.

ويهدف هذا البحث إلى إيجاد نوع من المقاربة بين التراث العربي والنظريات اللغوية الحديثة، من خلال دراسة أسلوب النداء دراسة تداولية، وإثبات أن تراثنا العربي يحتوي على توجهات وأفكار تداولية تدعو إلى إعادة قراءته لبيان أن اللغويين العرب لم يكونوا بمعزل عن الفكر اللغوي الحديث، كذلك يهدف هذا البحث إلى بيان أن اللغويين العرب في تقعيدهم قواعد اللغة لم يكونوا أصحاب فكر تقليدي، بل استندوا إلى كثير من المبادئ التداولية، وجعلوها أساسًا في التقعيد وتحليل التراكيب، وأسلوب النداء عندهم شاهد على ذلك، فقد أسسوا قواعد هذا الباب على كثير من مبادئ التداولية المعاصرة، فبنوها على أساس من قصد المتكلم، ومراعاة أحوال المخاطب، وتحقيق مبدأ الإفادة، ودفع اللبس.

وقد جاء هذا البحث محتويًا على المبادئ التداولية عند اللغويين العرب في أسلوب النداء، والتي أثرت بشكل كبير في بنية تركيب هذا الأسلوب، وفهم المنطوق فيه؛ ومن ثم فقد تكوَّن البحث من عدد من العناصر الرئيسية، بالإضافة إلى ما يندرج تحت هذه العناصر الرئيسية من عناصر فرعية، وذلك على النحو الآتي:

- **أولاً: القصد، ويندرج تحته العناصر الآتية:**
  - **١ - تعريف النداء.**
  - **٢ - تعرُّف المنادى بالقصد.**
  - **٣ - أثر القصد في تغير الحكم النحوي المنادى.**
  - **٤ - ترخيم المنادى.**
  - **٥ - أثر القصد في الحكم النحوي لتابع المنادى.**
  - **٦ - أثر القصد في الحكم النحوي لتابع وصف المنادى.**
- **ثانياً: المخاطب ، ويندرج تحته العناصر الآتية:**
  - **١ - استعمال حروف النداء.**
  - **٢ - حذف حرف النداء.**
  - **٣ - تقدير المحذوف من حروف النداء.**
  - **٤ - حذفء الفعل وإحلال حرف النداء محله.**
  - **٥ - حذف المنادى.**

- **ثالثًا: تحقيق مبدأ الإفادة، ودفع اللبس ، ويندرج تحته العناصر الآتية:**

١ -بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم.

٢ -حذف ياء المتكلم من المنادى المضاف إليها اكتفاء بالكسرة.

٣ -الإيضاح في وصف المنادى.

أولاً: القصد:

تمثل المعرفة القيمة العليا المبتغاة من الخطاب؛ ليستوي بذلك كل من المتكلم والمخاطب في تلك المعرفة. إذ إن أقصى ما يسعى إليه الطرفان المتحاوران في أمر التواصل، إيصال الرسالة الإبلاغية من المتكلم إلى المخاطب على الوجه الذي يريده المتكلم؛ ولكي يتحقق نجاح أمر ذلك التواصل الخطابي، فإن على المتكلم أن يمتلك قصدًا من وراء خطابه؛ فالقصد يقع في صميم شروط النجاح، وكذلك في صميم القوة المتضمنة في القول[١]، وليس القصد سوى معرفة المراد والغرض من الكلام، وتلك "المعرفة من جملة ما تتقصاه الدراسات التداولية وتتغياه وتفتش عليه من خلال قوانين ومساطر يستدل فيها من خلال المنطوق على المفهوم، ومن خلال الصريح على المضمر، ومن خلال الظاهر على المستتر"[٢].

إن غاية قصد المتكلم إفهام المخاطب، وذلك يستلزم منه مراعاة كيفية التعبير عن قصده، واختيار الوسائل التي تكفل له ذلك[٣]، حيث يجب عليه أن يمتلك اللغة في مستوياتها المختلفة الدلالية والتركيبية وسياقات الاستعمال[٤]، وعلى المخاطب أن يتعرف على قصد المتكلم من خلال معرفته بالسياقات التي قيل فيها المنطوق، وإعمال القدرات الاستنتاجية التي يمتلكها عند التعامل مع الكلام[٥].

وقد تنبه اللغويون العرب إلى أهمية قصد المتكلم في أسلوب النداء، ودوره في تشكيل المنطوق اللغوي، وتغير الحكم النحوي لعناصر هذا الأسلوب استنادًا إلى قصد المتكلم، وذلك على نحو ما هو وارد فيما يأتي:

---

(١) انظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان: ١٤٧.

(٢) إدريس مقبول، الأفق التداولي. نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية: ٢٥.

(٣) انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية: ١٨٠.

(٤) انظر: السابق: ١٨٣.

(٥) انظر: محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات: ٢٠، طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ٤٥.

١ -تعريف النداء:

لقد عرَّف النحاة النداء لغة بأنه" الدعاء بأي بلفظ كان"[١]، وعرفوه اصطلاحًا بأنه" طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) ملفوظ به أو مقدر، والمراد بالإقبال: ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة، كما في نحو: يا أللهُ ولا يرد، يا زيدُ لا تقبل ؛ لأن (يا) لطلب الإقبال لسماع النهي، والنهي عن الإقبال بعد التوجه "[٢].

إن ما يمكن أن يستنبط من التعريفين اللغوي والاصطلاحي عدة أمور تؤسس لقاعد تداولية، هي(القصد)، وذلك فيما يأتي:

- أن الدعاء أو طلب الإقبال يستدعي طرفين أحدهما داع والآخر مدعو، هما المتكلم والمخاطب، فالنداء ما هو إلا خطاب موجه من متكلم إلى مخاطب، ومن شروط نجاح الخطاب، توفر القصد لدى المتكلم، وإدراك المخاطب لهذا القصد.
- أن المتكلم يقصد إقبال المخاطب إليه، وما هذا الإقبال إلا بقصد حوار المخاطب أو أمره أو نهيه أو غير ذلك، يقول ابن جني" فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدِّثه أو يأمره أو ينهاه"[٣]، فالنداء ليس مقصودًا بالذات، بل ينصرف قصد المتكلم إلى تنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له[٤].
- أن النداء فعل كلامي، فهو ليس مقصودًا بالذات؛ لأنه لا يقتصر على الفعل القولي فقط، إنما يحمل قوة إنجازية، وتأثيرًا في المخاطب[٥].
- يؤدي قصد المتكلم دورًا بالغًا في بيان حقيقة إقبال المخاطب، فقد يكون الإقبال حقيقيًا إذا كان مراد المتكلم إجابة المخاطب له على وجه الحقيقة، كأن يقول المتكلم: يا زيدُ لا تقبل، فـ(يا) لطلب الإقبال لسماع النهي، والنهي عن الإقبال يكون بعد التوجه[٦]، وقد يكون الإقبال مجازيًا استنادًا إلى قصد المتكلم، كالخطاب الموجه إلى إلى الله—عز وجل— حين يقول: يا الله، ولا ينتظر ردًا على وجه الحقيقة[٧].

---

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :١٩٧/٣.

(٢) السابق: ١٩٧/٣

(٣) ابن جني، الخصائص: ٢٤٧/١.

(٤) انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٠٧.

(٥) انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية: ١٦١.

(٦) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ١٩٧/٣.

(٧) انظر: السابق: ١٩٧/٣.

ومما يتعلق بمسألة الحقيقة والمجاز ما اشترطه النحاة في المنادى بأن" يكون متميز الماهية، وإن لم يكن معلوم الذات، فلا معنى لنحو: يا شيء، ويا موجود، إلا أن يكنى بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجود، وهذا مجاز، وكلامنا في الحقيقة"[١]، فالمنادى هو المخاطب المقصود بالنداء؛ ومن ثم يشترط فيه الرضي أن يكون متميز الماهية حتى يتوفر عنصر القصد، وإلا يضيع الكلام ويفشل التواصل؛ ولذلك لا يجيز النداء بمثل: يا شيء ويا موجود؛ لعدم توفر القصد، إلا إذا خرج الكلام إلى معنى مجازي يقصده المتكلم، كأن يجرد المخاطب من صفة العقل. إن الكلام سواء أكان حقيقة أم مجازًا لابد فيه من توفر القصد؛ ليكون المخاطب على بينة بمراد المتكلم.

٢ -تعرُّف المنادى بالقصد:

حيث يؤدي قصد المتكلم دورًا مهمًا في إلحاق سمة التعريف على المنادى، وقد نص النحاة على ذلك صراحة، وانقسم المنادى الذي يتعرف بالقصد عندهم قسمين:

- ما كان معرفة قبل النداء نحو قولنا: يا زيدُ، فإنه معرف بالعلمية قبل النداء، وهذا ما عليه أغلب النحاة[٢]، غير أن المبرد وأبا البركات الأنباري أشارا إلى أن تعريف العلمية قد زال منه، وحدث فيه تعريف بالنداء والقصد[٣]، ولست أميل إلى ما ذهبا إليه، حيث لا يمكن نزع العلمية عن ذلك الاسم، فهو أمر لا يتفق وواقع اللغة، وهو ما أشار إليه ابن مالك، فتعريف"العلمية فيه مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إياك، ويا هذا، ويا من حضر"[٤]، ولعلي أميل إلى الرأي القائل بأن يبقى العلم على تعريف العلمية، ويزيد بالنداء وضوحًا لا أنه ينكر قبل النداء، فالمنادى قد لا يقبل التنكير كلفظ الجلالة واسم الإشارة، والقصد من النداء طلب الإصغاء لا التعريف، فلا حاجة للتنكير[٥]، ولا شك أن قصد المتكلم أضفى على المنادى شيئًا من الإيضاح والاختصاص لا يتوفر له إذا انعدم القصد.
- ما كان نكرة قبل النداء، وتحول بفعل قصد المتكلم إلى معرفة، وهو ما يعنيه النحاة بقولهم: النكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ، فالمنادى نكرة في أصله، ولكنه تعرف بالقصد والاختصاص والإقبال، فصار في معنى: يا أيها الرجل[٦]، ولابن السراج لفتة ذكية في هذه المسألة حيث يرى أن المنادى النكرة صار معرفة بالخطاب، فيقول"

(١) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٤، وانظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٧١.

(٢) انظر: ابن جني، اللمع في العربية: ١٠٦، ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٣٠، الأشموني، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٠٣، ٢٠٤، الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٧٢.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب: ٢٠٥/٤، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ٢٢٩.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل: ٣٩٢/٣.

(٥) انظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٧٢

(٦) انظر: ابن جني، اللمع في العربية: ١٠٦، الأصول في النحو: ٣٣٠/١، ٣٣١، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/ ١٧٩.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجلُ أقبل، صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل"[1]، إذ يشير ابن السراج في كلامه إلى مصطلح(الخطاب)، فهو يرى النداء خطابًا، ومن شروط نجاح الخطاب توفر القصد، فحق "النداء أن تعطف به المخاطب عليك، ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختص من غيره في قولك: يا زيدُ، ويا رجالُ"[2].

٣ -أثر القصد في تغير الحكم النحوي للمنادى:

يتغير الحكم النحوي للمنادى بتغير قصد المتكلم، وظهر ذلك واضحًا عند النحاة حينما فرقوا بين المنادى إذا كان نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة، فالمنادى إذا كان نكرة مقصودة فإنه يأخذ حكم المنادى المعرفة، فيبنى على ما يرفع به؛ لأن المتكلم يقصد إنسانًا بعينه يوجه إليه نداءه، فقد أشار سيبويه إلى أنه إذا قيل" يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ، ويا أيها الرجلُ، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما"[3]، إن ما يلحظ على ما ذهب إليه سيبويه في كلامه هذا أنه لم يستخدم مصطلح(النكرة المقصودة)، بل نص صراحة على أنها قد تحولت إلى معرفة استنادًا إلى قصد المتكلم، فالقصد عنده ناب عن أداة التعريف(أل). وهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو ما أشار إليه المبرد إذ يرى" أنك تقول إذا أردت المعرفة: يا رجلُ أقبل، فإنما تقديره يا أيها الرجلُ أقبل، وليس على معنى معهود، ولكن حدثت فيه إشارة النداء؛ فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف"[4]، أي أنه صار معرفة بالإشارة والقصد.

أما إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، فإنّ له حكمًا نحويًا آخر، حيث النحاة على أنه منصوب؛ وذلك لعدم توفر القصد، وقد نصوا على مسألة عدم توفر القصد صراحة، حيث لا يقصد المتكلم بندائه إنسانًا معينًا، فأشار ابن السراج إلى أن" الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء، فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلاً أقبل، ويا غلامًا تعال، وكذلك إن قلت: يا رجلاً عاقلاً تعال، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنى هذا أنك لم تدع رجلاً بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك، ألا ترى أنه يقول من هو وراء حائط ولا يدري من وراؤه من الناس: يا رجلاً أغثني، ويا غلامًا كلمني، كما يقول الضرير: يا رجلاً خذ بيدي، فهو ليس

(١) ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٣٠.

(٢) المبرد، المقتضب: ٢٩٨/٣.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١٩٧/٢، وانظر: ابن جني، اللمع في العربية: ١٠٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٠٤.

(٤) المبرد، المقتضب: ٢٠٥/٤.

يقصدُ واحدًا بعينهِ، بَل من أخذَ بيدهِ فهو بغيتُهُ"[1]، فالمختبئ وراء حائط ولا يعلم من وراؤه، وكذلك الضرير لا يقصدان شخصًا معينًا لإغاثتهما ونجدتهما، بل يطلبان العون من أي شخص كان، ومن ثم فإن قصد المتكلم ينعدم في نحو هذا؛ ولذلك يأخذ المنادى حكمًا نحويًا مخالفًا للنكرة المقصودة. وذلك نحو قول الشاعر[2]:

فيـا رَاكِبًا إمـا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامَـايَ مِنْ نَجْـرَان أنْ لا تَلاقِـيا

حيث نصب الشاعر المنادى(راكبًا)؛ لأنه لا يقصد راكبًا بعينه، بل يلتمس أي راكب من الركبان يبلغ قومه خبره، ولو أراد راكبًا بعينه لبناه على الضم.

ويستخدم المبرد مصطلح الإرادة مريدًا به القصد، وذلك في سياق التفريق بين استعمال المتكلم المنادى معرفة أو نكرة، حيث يرى أن"الفصل بين قولك: يا رجلُ أقبل، إن أردت به المعرفة، وبين قولك: يا رجلاً أقبل، إذا أردت النكرة، أنك إذا ضممت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته. وإذا نصبت ونونت، فإنما تقديره يا واحدًا ممن له هذا الاسم، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عنيت، كقولك: لأضربن رجلاً. فمن كان له هذا الاسم برَّ به قسمك، ولو قلت: لأضربن الرجل، لم يكن إلا واحدًا معلومًا بعينه"[3]، ولا يخفى ما في كلام المبرد من توفر القصد مع النكرة المقصودة، وانعدامه مع النكرة غير المقصودة، وما يترتب على هذا القصد أو عدمه من تغير في الحكم النحوي للمنادى.

كذلك مما يتغير فيه الحكم النحوي للمنادى استنادًا إلى قصد المتكلم، إذا كان المنادى شبيها بالمضاف، وذلك في نحو قولهم: يا ثلاثةً وثلاثين- فيمن سمي بذلك- فإذا نادى المتكلم جماعة هذه عدتها، ولم يقصد معينا، نصب المعطوف عليه والمعطوف، أي يأخذ المنادى حكم النكرة غير المقصودة، ويشبهه سيبويه بمن قال: يا ضاربًا رجلاً، وأنه ليس بمنزلة: يا زيدُ ويا عمرُو" لأنك حين قلت: يا زيدُ وعمرُو، جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفرد يتوهم على حياله، وإذا قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، فلم تفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوهم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة. ألا ترى أنك تقول: يا زيدُ ويا عمرُو، ولا تقول: يا ثلاثةُ، ويا ثلاثون؛ لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله"[4]. أما إذا قصد المتكلم معينًا، ضم العدد الأول، وعرف العدد الثاني بـ(أل)، ونصبه، أو رفعه، إلا إذا أعيدت معه (يا)، وجب ضمه وتجريده من (أل)[5].

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٣١، وانظر: المبرد، المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٢) البيت لعبد يغوث، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢٠٠/٢، المبرد، المقتضب: ٢٠٤/٤، ابن السراج، الأصول في النحو: ٣٣١/١، ٣٦٩، ابن مالك، شرح التسهيل: ٣٩٧/٣.

(٣) المبرد، المقتضب: ٢٠٦/٤.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٢٢٨/٢.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢/٤.

٤ -ترخيم المنادى:

ذهب الرضي إلى أن المتكلم يقصد إلى ترخيم المنادى"لكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا"[١]، فالموجه إلى ترخيم المنادى هو قصد المتكلم الذي يريد الفراغ من النداء بسرعة؛ لتنبيه المنادى وتوجيه ما يريده إليه من خبر أو أمر أو نهي أو دعاء أو غير ذلك؛ فليس المقصود النداء في حد ذاته، بل المنادى لتنبيهه ليصغي إلى ما يجيء بعده من كلام.

٥ -أثر القصد في الحكم النحوي لتابع المنادى:

أشار النحاة إلى أن الحكم النحوي لتابع المنادى يستند إلى قصد المتكلم وغرضه من الخطاب، فذهب الرضي إلى أنهم التزموا رفع اسم الجنس الواقع صفة لـ(أي) في قولهم: يا أيها الرجلُ، مع أن القياس يجيز نصبه أيضًا" كما في: يا زيدُ الظريفَ، لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء، وأما الظريف، في: يا زيد الظريفَ، فليس مقصودًا بالنداء، بل المقصود: زيد"[٢]، إذ يفرق الرضي بين تركيبين يتغير فيهما حكم تابع المنادى باعتبار قصد المتكلم، فتابع المنادى(الرجل) في قولهم: يا أيها الرجلُ، مقصود بالنداء حيث يتوجه إليه قصد المتكلم؛ ومن ثم التزموا رفعه لاكتسابه سمة التعريف بقصد المتكلم له، أما تابع المنادى(الظريف) في قولهم: يا زيدُ الظريفَ، فإن قصد المتكلم لم يتوجه إليه، بل قصد المتكلم متوجه إلى زيد؛ ومن ثم أجازوا فيه النصب.

٦ -أثر القصد في الحكم النحوي لتابع وصف المنادى:

أشار ابن السراج في حديثه عن تابع وصف(أي) إلى أن(أي) لا"يجوز في وصفها النصب؛ لأنها لا تستعمل مفردة، فإن وصفتَ الصفةَ بمضافٍ فهو مرفوع؛ لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط"[٣]، واستشهد بقول الشاعر[٤]:

يا أيُّها الجَاهِلُ ذو التَّنَزِّي ...

حيث يرى أن الشاعر وصف" (الجاهل) وهو صفة بـ(ذو)، ويجوز النصب على أن تجعله بدلاً من (أي)، فتقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي"[٥]، فقد اختلف الحكم النحوي لتابع وصف المنادى(ذو التنزي) اعتمادًا على قصد قصد المتكلم، حيث يجوز للمتكلم فيه الرفع على النعت إذا قصد ذلك، ويجوز له فيه النصب إذا قصد البدل.

---

(١) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩٣.

(٢) السابق: ١/٣٧٧، وانظر: المبرد، المقتضب: ٤/٢١٦، ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٣٧، ابن مالك، شرح التسهيل: ٣/٣٩٩.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٣٧.

(٣) البيت لرؤبة، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢/ ١٩٢، المبرد، المقتضب: ٤/٢١٨، ابن السراج، الأصول في النحو: ١/٣٣٧، ابن الشجري: ٢/٣٦٩، ٣٧٠، ٣/٤٥.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٣٨، وانظر: سيبويه، الكتاب: ٢/١٩٢، المبرد، المقتضب: ٤/٢١٩.

ثانيًا: المخاطب:

يمثل المخاطب أهمية كبرى عند التداوليين، إذ يمثل الطرف الثاني من طرفي التواصل الخطابي، وهو المعادل للمتكلم في الموقف الكلامي، فهو المقصود بالخطاب، ومن أجله أنشئ، وعليه يتوقف نجاح الخطاب من خلال فهمه قصد المتكلم وتحقق الفائدة لديه، وإلا يذهب الكلام سدى لا فائدة منه، فالتداولية "تبحث عن نجاعة الخطاب، وعن فائدته العملية البراغماتية"[(١)]، فنجاح الخطاب لا يتوقف على قصد المتكلم فقط، بل يظل هذا القصد محفوفًا بالفشل إن لم يكتشفه المخاطب من خلال كفاءاته في العقلانية والاستدلال[(٢)]؛ ولذلك فالمخاطب حاضر الموقف الكلامي حضورًا دائمًا، حتى وإن لم يُصرَّح به، فهو عنصر رئيسي من عناصر المكون الكلامي عند التداوليين[(٣)].

وقد راعى النحويون العرب حال المخاطب، وظهر ذلك جليًا في باب النداء، إذ يتشكل المنطوق اللغوي في هذا الباب وفق أحوال المخاطب وظروف تلقيه الخطاب، حيث تكون تلك الأحوال بمثابة قوانين للمتكلم ليصوغ منطوقه بحسب مقتضيات تلك الأحوال؛ ليضمن نفاذه وتأثيره[(٤)]، وقد بدا ذلك في عدة أمور في باب النداء، على نحو ما هو وارد فيما يأتي:

١ - استعمال حروف النداء:

قسم النحاة الحروف التي تستعمل في النداء على أساس حال المخاطب(المنادى)، من حيث قربه أو بعده، ومن حيث يقظته أو نومه واستثقاله أو سهوه، يقول سيبويه" هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا وأيا وهيا وأي وبالألف، نحو قولك: أحار بن عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل"[(٥)]، لقد فرق النحاة بين حروف النداء مراعين ظروف المخاطب، فإذا كان قريبًا يقظًا غير متراخ ولا معرض، استعملوا في ندائه الهمزة، التي تناسب حاله، وهي لا تحتاج إلى جهد من المتكلم

(١) صابر الحباشة، التداولية والحجاج. مداخل ونصوص: ٦١.

(٢) انظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان: ١٥٢، مقالات في تحليل الخطاب: ٦٦.

(٣) انظر: علي الشبعان، الحجاج بين المنوال والمثال. نظرات في أدب الجاحظ وتفسيرات الطبري: ٢٨.

(٤) انظر: محمد عديل عبد العزيز علي، المقاربة التداولية للوصف النحوي عند سيبويه: ١٠٢٣.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠، وانظر: المبرد، المقتضب: ٤/ ٢٣٣- ٢٣٥، ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٢٩، ابن هشام، أوضح المسالك: ٤/ ٩، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٢، ٢٣٣، ٣٥٤، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٥٥.

حال نطقها، أما إذا كان المخاطب متراخيًا أو معرضًا أو نائمًا، استعملوا في ندائه بقية الأحرف التي تتيح للمتكلم مد الصوت بها، فيبذل قدرا من الجهد حال النطق بها، وهو ما يحتاجه النائم والمستثقل والمعرض والمتراخي.

وقد أشار المرادي إلى بعد المسافة بين المتكلم والمخاطب؛ وأن هذا البعد يقتضي مد حرف النداء (أي)، ليصبح (آي)، فيكون المد فيها دليلاً على بعد المخاطب[1]، فقد كان الموقع المكاني للمخاطب ضابطا للمتكلم لاستخدام ما يناسب تلك الحال من التصرف في البنية بمد الصوت؛ لأن النداء "موضع تصويت وتبيين"[2].

ومما يدل على مراعاة النحويين أحوال المخاطب في استعمالهم حروف النداء، ما أشاروا إليه بأنه يجوز استعمال حروف النداء كلها للقريب في حال توكيد الكلام، فذهب سيبويه إلى أنه يجوز إحلال الحروف التي للمد محل الهمزة من باب توكيد الكلام، لكن لا يجوز إحلال الهمزة محل الحروف التي للمد، كما يشير إلى جواز استعمال جميع حروف النداء "إذا كان صاحبك قريبًا منك مقبلاً عليك توكيدًا"[3]، إن إحلال حروف النداء محل بعضها لا يكون بشكل عبثي، بل وضع النحاة لها ضوابط ترتبط بحال المخاطب، من حيث قربه وإقباله، ومدى شكه أو إنكاره وما يحتاجه من مؤكدات، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمتكلم في طرائق تعبيره ونطقه للملفوظ.

٢ -حذف حرف النداء:

يحذف حرف النداء لدى النحاة استنادًا إلى ما يكتنف المخاطب من أحوال، وذلك إذا كان المخاطب حاضرًا الموقف الكلامي يراه المتكلم ويخاطبه، وفي هذه الحال يغني حضوره ورؤيته ومخاطبته عن التلفظ بحرف النداء، فها هو سيبويه يشير إلى جواز حذفه، فيقول:" وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه"[4]، فالمخاطب في هذه الحال ظاهر ظهور العين للمتكلم، يخصه المتكلم بالنداء ويقصده. سواء أكان معرفة قبل النداء، أم تعرف بالقصد كالنكرة المقصودة، فقد أغنى حضور المخاطب الموقف الكلامي عن ذكر حرف النداء، بل إن سيبويه لا يكتفي بمجرد حضوره وإقباله على المتكلم فقط، بل يشترط فيه أن يكون مقبلاً بوجهه على المتكلم منصتًا له؛ احترازًا من غفلته أو سهوه، واعتقادًا منه بأن المخاطب يجب أن يكون مستعدًا لتلقي الخطاب، فقولك" يا فلانُ للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ، إذا كان مُقْبِلاً عليك بوجهه مُنْصِتًا لك، فتركتَ يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ استغناءً بإِقبالِه عليك"[5]. ومما

(١) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١٦٥/٤.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢٣٠/٢، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٢٩، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥٤، ٣٥٥.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٢٣٠/٢، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٢٩.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٢٤٤/١.

ومما يدل على وعي سيبويه بعناصر الموقف الكلامي، ومراعاة حال المخاطب، أنه يجيز إثبات حرف النداء مع المخاطب حتى لو كان حاضرًا الموقف الكلامي، مقبلاً على المتكلم منصتًا له من باب توكيد الكلام، فتقول" للمقبلِ المنصِت عليك: أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ توكيدًا"[(١)]. أما إذا لم يكن المخاطب حاضرًا الموقف الكلامي بأن كان غير مقبل على المتكلم، غير منتبه إليه، فإن حذف حرف النداء ممتنع في هذه الحال مع المنادى النكرة "سواء تعرف بالنداء، كيا رجل، أو لم يتعرف، كيا رجلا، وسواء كان مفردًا أو مضافًا أو مضارعًا له، نحو: يا غلام فاضل، ويا حسن الوجه، ويا ضاربًا زيدًا، قصدت بهذه الثلاثة واحدًا بعينه أو لاً"[(٢)]، ويسوق الرضي العلة في عدم حذف حرف النداء مع النكرة، إذ يرى أنه" إنما لا تحذف من النكرة؛ لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهًا لما تقول، ولا يكون هذا إلا في المعرفة؛ لأنها مقصودة قصدها"[(٣)]، بينما الحذف ممتنع مع" المعرفة المتعرفة بحرف النداء، إذ هي- إذن- حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به؛ حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف: التنبيه والخطاب"[(٤)]، ومن ثم لا يجوز حذفه في المبهم والنكرة، فلا يجوز أن تقول : هذا، وأنت تريد: يا هذا، ولا رجل، وأنت تريد : يا رجل[(٥)]؛ لأنه ربما خالج المخاطب شك في أن المنادى ظل على أصل تنكيره بعد حذف حرف النداء، على حين أنه متعرف بالنداء والقصد.

وقد منع البصريون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بالرغم من تعرفه قبل النداء؛ وذلك للتفريق بين كون الاسم مشارًا إليه وكونه مخاطبًا(منادى)، وبين الاثنين"تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبًا، احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبًا، وهي حرف النداء"[(٦)]، فالنحاة حريصون على تحقق الإفهام لدى المخاطب، وبقاء حرف النداء مع اسم الإشارة –كما يرى البصريون- يجعل المخاطب على بينة من أنه مخاطب(منادى)، وليس مشارًا إليه. أما حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، فقد يؤدي بالمخاطب إلى الظن أنه مشار إليه وليس مخاطبًا؛ مما يؤدي إلى فشل التواصل الخطابي.

---

(١) السابق: ١/ ٢٤٤.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٢٥.

(٣) السابق: ١/ ٤٢٥.

(٤) السابق: ١/ ٤٢٦.

(٥) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٢٩.

(٦) الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٢٦.

٣ -تقدير المحذوف من حروف النداء:

أشار النحاة إلى أنه لا يقدر من حروف النداء حال حذفها إلا(يا) ؛ وذلك لكثرة استعمالها، كما في قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾[١]، و﴿ رَبَّنَآ ءَامَنَّا ﴾[٢]، فلكثرة استعمالها قيل: إنها هي المحذوفة في النداء[٣]، إن مسألة كثرة الاستعمال التي نص عليها النحاة تمثل قاعدة عامة وخلفية ثقافية مشتركة للمتكلم والمخاطب، وتعد الخلفية الثقافية إحدى الافتراضات السابقة على إنتاج الخطاب، إذ يوجه المتكلم كلامه إلى مخاطبه على أساس مما يفترض سلفًا أنه معلوم لديه[٤]، فكثرة استعمال(يا) في باب النداء أصبحت خلفية ثقافية يعيها المتكلم، ويدرك المخاطب أن المحذوف من حروف النداء هو (يا) استنادًا إلى تلك الخلفية الثقافية المتمثلة في كثرة الاستعمال.

- **حذف الفعل وإحلال حرف النداء محله:**

اهتم النحاة في باب النداء بمسألة علم المخاطب بأحد مكونات بنية الخطاب ؛ مما يتيح للمتكلم الحذف والإحلال فيه ؛ لإدراك المخاطب ذلك، إذ يرى النحاة أن باب النداء حذف منه الفعل وحلت حروف النداء محل هذا الفعل، فيشير سيبويه إلى أنه" مما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنّداءُ كلُّه... حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يَا) بدلاً من اللَّفظ بالفعل، كأَنه قال: يَا أُريدُ عبدَ الله، فحذَف (أُريدُ) وصارت (يا) بدلاً منها ؛ لأَنَّك إذا قلت: يا فلانُ، عُلِمَ أَنَّك تريدُه"[٥]، لقد كان علم المخاطب بقصد المتكلم سببًا في بناء أسلوب النداء لدى النحاة على حذف الفعل من بنيته التركيبية وإحلال حروف النداء محل هذا الفعل المحذوف، وسيبويه بكلامه يؤكد على مبدأ تداولي هو علم المخاطب بمقصود المتكلم، فالتواصل الناجح هو ما يتم فيه التطابق بين قصد المرسِل والمعنى المؤول من لدن المرسل إليه[٦].

وقد أشار المبرد إلى مسألة حذف الفعل وإحلال حرف النداء محله في إطار التفريق بين الخبر والإنشاء، وذلك في حديثه عن نصب المنادى المضاف، فيقول" اعلم أنك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: يا عبدَ الله ؛ لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً. فإذا قلت: يا عبدَ الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه

---

(١) سورة يوسف: ٢٩.

(٢) سورة آل عمران: ٥٣.

(٣) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥٥، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ١٩٨.

(٤) Yule,G The study Of Language. Cambridge University 1987:100.

(٥) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩١، وانظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٨، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٣٢.

(٦) انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب: ٢٢٠.

فعلك"[١]، إذ ينطلق المبرد في تحليله النحوي من علم المخاطب بقصد المتكلم، وذلك أن خطاب المتكلم للمخاطب يحمل سمة الإنشائية وليس الخبرية، وذلك ما أشار إليه ابن مالك الذي يرى أن" إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، والغرض علم السامع بأنه منشئ له"[٢]، مما يوحي بإدراك النحاة أن التفاعل الخطابي يجري في إطار اجتماعي تنتظمه قواعد وأعراف معينة يدركها كل من المتكلم والمخاطب؛ حتى يتحقق للخطاب النجاح المأمول، وهو ما تبحث عنه التداولية[٣].

٥- حذف المنادى:

حذف المنادى غير مستحسن لدى النحاة؛ وذلك لأن عامله حذف لزومًا، وحذف العامل والمعمول إجحاف، ولم يسمع ذلك عن العرب[٤]، غير"أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه، وكون ما بعده أمرًا أو أو دعاء؛ لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو، فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا حتى صار الموضع منبهًا على المنادى إذا حذف، وبقيت (يا)، فحسن حذفه لذلك"[٥]، فالمسوغ لحذف المنادى أمران، أولهما: إبقاء(يا) التي تدل على المنادى المحذوف، وثانيهما: أن المخاطب لكونه مدعوًا من قبل المتكلم، يدرك أن ما يلي المنادى من الخطاب المشتمل على الأمر أو النهي أو الدعاء أو السؤال أو غير ذلك متوجه إليه، فالنداء "مع كثرته في الكلام ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له"[٦]، فقد أسس النحاة قاعدة قاعدة حذف المنادى على أساس علم المخاطب بقصد المتكلم.

ثالثًا: تحقيق مبدأ الإفادة، ودفع اللبس:

اهتم التداوليون بمبدأ تحقق الفائدة لدى المخاطب من الخطاب" ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب"[٧]، فإذا كان الخطاب مبنيًا في أساسه على المتكلم وقصده، ومراعاته السياق، وأحوال المخاطب، فإن نجاحه متوقف على فهم المخاطب مقصود المتكلم، وتحقق الفائدة لديه، وتفاعله مع منطوق المتكلم تأثرًا به أو إنجازًا له[٨].

---

(١) المبرد، المقتضب: ٢٤٩، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٤٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل :٣٨٥/٣.

(٣) انظر: قدور عمران، البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني : ٩.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٤٤.

(٥) السابق: ٢/ ٤٤.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٠٧.

(٧) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

(٨) انظر: محمد البدري عبد العظيم، من المفاهيم التداولية في كتاب سيبويه: ١٠٨٨.

أما النحويون العرب فقد اعتنوا بتحقق الفائدة لدى المخاطب، وجعلوها أساسًا لصحة الكلام، فلا تتحقق الفائدة لديهم إلا إذا استوفى الكلام بعض الشروط التي يكون بها خطابًا متكاملاً يحمل رسالة إبلاغية من المتكلم إلى المخاطب، من تلك الشروط" ثبوت معنى دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة. أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين، فإن الجملة تفقد أهم شرط في صحتها، وهو حصول الفائدة لدى السامع، ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام"[(١)].

وقد ناقش النحاة مسألة تحقق الفائدة في باب النداء حين تحدثوا عن مكونات هذا الأسلوب، فرأوا أن الإفادة لا تتحقق من حرف النداء والمنادى؛ لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، وإنما حصلت الفائدة في نحو قولنا: يا زيدُ، مع أنه مكون من حرف وكلمة واحدة" لأن التقدير في قولك: يا زيدُ، أدعو زيدًا، أو أنادي زيدًا، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة، لا باعتبار الحرف مع كلمة"[(٢)]، فالمخاطب- اعتمادًا على خلفيته الثقافية- يدرك ما طرأ على أسلوب النداء من تغيير بإحلال الحرف محل الفعل المحذوف، وأن الفائدة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تقدير الجملة المكونة من الفعل وفاعله، ومن خلال هذا الإدراك تتحقق لديه الفائدة المنشودة من الخطاب.

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن (يا) تعد قرينة على الفعل المحذوف يدركها المخاطب، وأن هذا الإدراك مستقر في نفس المخاطب؛ ولذلك يحكم على المنطوق بأنه كلام، وشرط الكلام أن يحقق الفائدة، فينص على أنه "لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء، نحو: يا عبد الله. وذلك أيضًا إذا حقق الأمر كان كلامًا بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني، وأريد، وأدعو، و(يا) دليل على قيام معناه في النفس"[(٣)].

ومما يتصل بتحقيق مبدأ الإفادة لدى المخاطب، دفع اللبس عنه، واللبس هو"تعدد احتمالات المعنى دون مرجح. إذ لا يستطيع من يتلقى الكلام أن يقطع بأن المقصود واحد بعينه من هذه المعاني المختلفة"[(٤)]، وتحرص التداولية على وصول قصد المتكلم إلى المخاطب بالمفهوم ذاته الذي أراده المتكلم؛ حتى ينجح الخطاب، ومن ثم كان لزامًا على المتكلم أن ينتج كلامًا واضحًا بعيدًا عن الإلباس والإشكال؛ ليفهمه المخاطب باعتباره المقصود بالخطاب، وهو الذي يحكم على الكلام بالوضوح أو عدمه، فالغرض من الكلام ظهور المعنى وبيانه للمخاطب، ومن ثم فإن مسألة دفع اللبس عن المخاطب تعد قاعدة تداولية صريحة[(٥)].

---

(١) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: ١٨٦، ١٨٧.

(٢) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ٣٨.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٨.

(٤) تمام حسان، اجتهادات لغوية: ١٨٥.

(٥) انظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: ١٩٤.

وقد نظر النحويون العرب إلى قضية أمن اللبس في التراكيب والأبنية باعتبارها غاية لا يمكن التفريط فيها ؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح لأن تكون واسطة للفهم والإفهام، وهو الغرض الذي من أجله خلقت اللغات[1] ؛ ومن ثم وجدنا اهتمامًا ملحوظًا لدى النحاة بهذه المسألة، فهي في جل أبواب النحو، حيث قيدوا بها قواعدهم ؛ إذ شعروا بأن هناك خللاً قد يقع في فهم المخاطب قصد المتكلم، فالمتكلم حين يرسل مرسلة لغوية إلى مخاطبه، فإنه يقصد إفهامه بما لا يدع للبس معه مجالاً ؛ حتى يُدرَك مقصده الإدراك الذي يتوخاه، فها هو ابن جني يرفض أن يقول القائل: **رأيت بحرًا، وهو يريد الفرس** ؛ لما في ذلك من الإلباس والإلغاز على الناس، فيقول"**ألا ترى أنْ لو قال: رأيت بحرًا، وهو يريد الفرس، لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله ؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس**"[2].

وفي باب النداء توخى النحاة هذه المسألة، وقيدوا بها بعضًا من أحكام هذا الباب ؛ احترازًا من أن يقع المخاطب في لبس من منطوق المتكلم ؛ ومن ثم استخدموا من الوسائل اللغوية ما يدفع هذا اللبس عن المخاطب، مدركين أن إفهام المخاطب وعدم التباس الأمر عليه هو الغاية التي من أجلها أنشئ الخطاب، وذلك على نحو ما هو وارد فيما يأتي:

١- بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم:

حيث اختار النحاة الضمة دون الكسرة والفتحة لتكون علامة بناء للمنادى المفرد المعرفة ؛ احترازًا من الوقوع في اللبس، فلو"بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعين بناؤه على الضم"[3]، وزاد بعضهم في علة عدم بنائه على الفتح ؛ حتى لا يلتبس بالمنادى المضاف إلى النفس بعد حذف ألفه اجتزاء بالفتحة[4]، وذلك في نحو قولهم: يا أبَ، فالمخاطب حاضر في أذهان النحاة حين بنوا المنادى المفرد العلم على الضم، باعتبار أن أية علامة أخرى غير الضم قد توقع المخاطب في لبس في فهم الباب النحوي، حيث يختلط عليه أكثر من باب إذا انعدمت القرائن التي تميز منطوق المتكلم، فكان اختيار الضم قرينة قاطعة بأن المنادى مفرد علم.

٢- حذف ياء المتكلم من المنادى المضاف إليها اكتفاء بالكسرة:

لقد كان أمن اللبس دافعًا للنحاة في جواز حذف ياء المتكلم من المنادى المضاف إليها، إذ إن حذفها لا يتسبب في إشكال الأمر وإلغازه على المخاطب، يقول سيبويه في باب(إضافة المنادى إلى نفسك)، "اعلم أن ياء الإضافة لا

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣.

(٢) ابن جني، الخصائص: ٢/٤٤٢.

(٣) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ٢٢٤.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٣/ ٢٠٣.

تثبت مع النداء... وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها"[1]، إن القاعدة التي احتكم إليها النحاة في حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، هي مدى تحقق الإفادة لدى المخاطب وعدم وقوعه في لبس من منطوق المتكلم، وجعلوا هذا التصرف بحذف الياء خاصًا بباب النداء ؛ نتيجة توفر تلك القاعدة.

٣- الإيضاح في وصف المنادى:

مما ينبغي أن يبينه المتكلم للمخاطب في أسلوب النداء، إيضاح الأمر في تابع المنادى ؛ حتى لا يقع المخاطب في لبس في فهم المنطوق" ألا ترى أنك لو قلت له: يا هذا الطويلُ، وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما، لم يدر إلى أي شيء تشير، وإن لم يكن بحضرتك إلا شيءٌ طويل واحد، وشيءٌ قصير واحد، فقلت: يا هذا الطويلُ، جاز عندي لأنه غير ملبس"[2]، فقبول التركيب من عدمه يتوقف على فهم المخاطب رسالة المتكلم الإبلاغية فهمًا صحيحًا دون أدنى لبس في هذا الفهم، وهذا ما ينطلق منه النحاة في تشكيل البنية التركيبية لأسلوب النداء، حيث يلزمون المتكلم بالإبانة عن قصده، فلا يجيزون له أن يقول: يا هذا الطويلُ، إذا احتمل الكلام أكثر من وجه دون مرجح لأحد تلك الوجوه ؛ خشية وقوع المخاطب في اللبس، على حين يجيزون التركيب نفسه إذا انصرف الكلام إلى وجه واحد ترجحه القرائن ؛ لأن اللبس على المخاطب –حينئذ- مأمون.

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٩.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٣٦٨.

خاتمة البحث

كان هذا بحثًا بعنوان(أسلوب النداء في العربية. دراسة في تداولية الخطاب)، وقد حاول هذا البحث قراءة باب نحوي في تراثنا العربي هو باب النداء، في ضوء نظرية لغوية حديثة هي نظرية تداولية الخطاب، وقد خرج بعدد من النتائج تمثلت فيما يأتي:

- بنى اللغويون العرب قواعد هذا الأسلوب على أسس تداولية، تمثلت في قصد المتكلم، ومراعاة أحوال المخاطب، وتحقيق مبدأ الإفادة ودفع اللبس.

- النداء تركيب خطابي لاحتوائه على العناصر المكونة للخطاب من متكلم ومخاطب ومرسلة لغوية موجهة من المتكلم إلى المخاطب، وسياق للمنطوق. فهو يمثل اللغة في سياقها الاجتماعي التواصلي باعتباره وسيلة للتواصل بين المتكلمين، وهو ما يلتقي فيه التداوليون المعاصرون مع اللغويين العرب.

- استند اللغويون العرب في تعريفهم للنداء إلى قصد المتكلم إقبال المخاطب إليه، كما يؤدي قصد المتكلم دورًا مهمًا في بيان حقيقة الإقبال، فقد يكون الإقبال حقيقيًا كما في قولهم: يا زيدُ أقبل، وقد يكون مجازيًا كالخطاب الموجه إلى الله تعالى، والإقبال الحقيقي أو المجازي راجع إلى قصد المتكلم.

- يؤدي قصد المتكلم إلى إلحاق سمة الوضوح والاختصاص على المنادى إذا كان معرفة قبل النداء، على حين يلحق سمة التعريف على المنادى إذا كان نكرة قبل النداء، وتعرَّف بفعل قصد المتكلم، وهو ما يطلق عليه النحاة(النكرة المقصودة).

- يؤثر قصد المتكلم في تغير الحكم النحوي للمنادى، وذلك حين فرق النحاة بين المنادى إذا كان نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، إذ يأخذ المنادى - إذا كان نكرة مقصودة- حكم المنادى المفرد المعرفة، فيبنى على ما يرفع به؛ لتعرفه بقصد المتكلم. أما إذا كان نكرة غير مقصودة، فإنه يأخذ حكمًا نحويًا مختلفًا هو النصب، إذ يبقى على تنكيره؛ وذلك لانعدام قصد المتكلم فيه. كذلك مما يتغير فيه الحكم النحوي للمنادى استنادًا إلى قصد المتكلم، إذا كان المنادى شبيهًا بالمضاف في نحو قولهم: يا ثلاثة وثلاثين- فيمن سمي بذلك- فإذا نادى المتكلم جماعة هذه عدتها، ولم يقصد معينا، نصب المعطوف عليه والمعطوف، أي يأخذ المنادى حكم النكرة غير المقصودة؛ لانعدام القصد. أما إذا قصد المتكلم معينًا، ضم العدد الأول، وعرف العدد الثاني بـ(أل)، ونصبه، أو رفعه، إلا إذا أعيدت معه (يا)، وجب ضمه وتجريده من (أل). كذلك يمتد قصد المتكلم ليؤثر في الحكم النحوي لتابع المنادى، وتابع وصف المنادى، فالنحاة على التزام رفع اسم الجنس الواقع صفة لـ(أي) في قولهم: يا أيها الرجلُ، باعتبار أن قصد

المتكلم متوجه إليه، فاكتسب التعريف بالقصد، وذلك بعكس قولهم: يا زيدُ الظريفَ، فإن قصد المتكلم لم يتوجه إليه، بل قصد المتكلم متوجه إلى زيد؛ ومن ثم أجازوا فيه النصب. كذلك يختلف الحكم النحوي لتابع وصف المنادى باعتبار قصد المتكلم، فيجوز للمتكلم فيه الرفع إذا قصد النعت، ويجوز له فيه النصب إذا قصد البدل.

- النداء – في حد ذاته- ليس مقصود المتكلم من المنطوق، وعلى هذا يُرخِّم المنادى ليفرغ منه بسرعة؛ لتوجيه ما يريده من رسالة إبلاغية إلى المخاطب.

- يتشكل المنطوق اللغوي في هذا الباب وفق أحوال المخاطب وظروف تلقيه الخطاب، حيث تكون تلك الأحوال بمثابة قوانين للمتكلم ليصوغ منطوقه بحسب مقتضيات تلك الأحوال، فقد قسم النحاة الحروف التي تستعمل في النداء على أساس الأحوال التي تكتنف المخاطب(المنادى)، من حيث قربه أو بعده، ومن حيث يقظته أو نومه واستثقاله أو سهوه، كما أشاروا إلى جواز استعمال حروف النداء كلها للقريب حال توكيد الكلام، وما هذا الجواز إلا مراعاة لحال المخاطب.

- أجاز النحاة حذف حرف النداء استنادًا إلى حال المخاطب، فإذا كان المخاطب حاضرًا في الموقف الكلامي، يراه المتكلم ويخاطبه، فإن حضوره ورؤيته ومخاطبته تغني عن التلفظ بحرف النداء، بل إن سيبويه لا يكتفي بمجرد حضور المخاطب فقط، بل يشترط فيه أن يكون مستعدًا لتلقي الخطاب، فيقبل بوجهه على المتكلم، منصتًا إليه، وهذا الاشتراط يمثل قمة الفكر التداولي. أما إذا كان المخاطب غير مقبل على المتكلم، غير منتبه إليه، فإن حذف حرف النداء ممتنع في هذه الحال. ومما يدل على حرص النحويين على نجاح الخطاب، أنهم يمنعون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بالرغم من تعرفه قبل النداء؛ حتى لا يظن المخاطب أنه مشار إليه وليس مخاطبًا؛ مما يؤدي إلى فشل الخطاب.

- أشار النحاة إلى أنه لا يقدر من حروف النداء حال حذفها إلا(يا)؛ وذلك لكثرة استعمالها، فكثرة الاستعمال لدى النحاة تمثل مبدأ تداوليًا عند التداوليين، فهي إحدى الافتراضات السابقة لديهم، وينطلق المتكلم والمخاطب في إنتاج الخطاب مما يفترض أن تلك الافتراضات معلومة لديهما. ومما يتعلق أيضًا بتلك الافتراضات، أن النحاة يرون أن باب النداء حذف منه الفعل، وحلت حروف النداء محل هذا الفعل، استنادا إلى كثرة الاستعمال، كما أن ذكر الفعل يجعل الأسلوب خبريًا، بينما النداء إنشاء؛ مما يترتب عليه فشل الخطاب.

- أسس النحاة قاعدة حذف المنادى على أساس علم المخاطب بقصد المتكلم، وإدراك المخاطب أن ما يلي المنادى من الخطاب المشتمل على الأمر أو النهي أو الدعاء أو السؤال أو غير ذلك متوجه إليه.

- اهتم النحاة في أسلوب النداء بتحقق الإفادة لدى المخاطب، وهو ما يلتقي فيه معهم التداوليون المعاصرون، باعتبار أن الإفادة هي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب، فتحدثوا عن مكونات هذا الأسلوب، ورأوا أن

الإفادة لا تتحقق من حرف النداء والمنادى؛ لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، فالمخاطب- اعتمادًا على خلفيته الثقافية- يدرك ما طرأ على أسلوب النداء من تغيير بإحلال الحرف محل الفعل المحذوف، وأن الفائدة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تقدير الجملة المكونة من الفعل وفاعله. كذلك كان اللغويون العرب حريصين على دفع اللبس عن المخاطب، فاختاروا الضم علامة لبناء المنادى المفرد المعرفة، باعتبار أن أية علامة أخرى غير الضم، قد توقع المخاطب في لبس في فهم الباب النحوي، كما كان أمن اللبس حاكمًا عندهم في حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، إذ إن حذفها لا يتسبب في إشكال الأمر وإلغازه على المخاطب، كذلك رأوا أن قبول التركيب من عدمه يتوقف على فهم المخاطب رسالة المتكلم الإبلاغية فهمًا صحيحًا دون أدنى لبس في هذا الفهم، فلا يجيزون أن يقول المتكلم: يا هذا الطويلُ، إذا احتمل الكلام أكثر من وجه دون مرجح لأحد تلك الوجوه؛ خشية وقوع المخاطب في اللبس، على حين يجيزون التركيب نفسه إذا انصرف الكلام إلى وجه واحد ترجحه القرائن.

- إن اللغويين العرب لم يقوموا بدراسة اللغة بمعزل عن العوامل غير اللغوية، كالمتكلم والمخاطب والسياق، وباب النداء دليل على ذلك، بل يمكن القول: إن النحو عند النحويين- وبخاصة الأوائل- لم يكن ليحصر في غاية ضيقة، كضبط أواخر الكلمات ومعرفة المعرب والمبني، بل هو منظومة متكاملة عندهم تشمل كل ما يتعلق بالموقف الكلامي، ويمكن القول أيضا: إن النحويين العرب أسسوا قواعدهم على التعامل مع اللغة في وضع الاستعمال، وليس في وضع السكون، وهذا هو مفهوم التداولية المعاصرة.

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان.
  الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية بالقاهرة.
  اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس. الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي. **أمالي ابن الشجري**، تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث ، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. **شرح التسهيل**، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.
- الأشموني، علي بن محمد. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. **دلائل الإعجاز**. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤م.
- الحباشة، صابر. **التداولية والحجاج. مداخل ونصوص**، سوريا، صفحات للدراسات والنشر. الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- الخضري، محمد بن مصطفى. **حاشية الخضري على ابن عقيل**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- الرضي، محمد بن الحسن. **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- الشبعان، علي. **الحجاج بين المنوال والمثال. نظرات في أدب الجاحظ وتفسيرات الطبري**، مسكيلياني للنشر. الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. **إستراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- الصبان، محمد بن علي. **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المتوكل، أحمد. **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- المرادي، الحسن بن قاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- بشر، كمال. **علم اللغة الاجتماعي**. القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤م.
- بلانشيه، فيليب. **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، ترجمة: صابر الحباشة، اللاذقية، سوريا، دار الحوار، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- حسان، تمام:

  اجتهادات لغوية، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

  اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- دايك، فان. **النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة: عبد القادر قنيني، بيروت، دار أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- صحراوي، مسعود. **التداولية عند العلماء العرب. دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- عبد الرحمن، طه. **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- عبد العظيم، محمد البدري. **من المفاهيم التداولية في كتاب سيبويه**، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف والعروض. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة (سيبويه إمام العربية)، مارس، ٢٠١٠م.
- علي، محمد عديل عبد العزيز. **المقاربة التداولية للوصف النحوي عند سيبويه**، كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف والعروض. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة (سيبويه إمام العربية)، مارس، ٢٠١٠م.
- علي، محمد محمد يونس. **مدخل إلى اللسانيات**، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- عمران، قدور. **البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني**، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- **مجموعة من الأساتذة. مقالات في تحليل الخطاب**. تقديم: حمادي صمود. منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات. جامعة منوبة. وحدة البحث في تحليل الخطاب، ٢٠٠٨م.
- مقبول، إدريس. **الأفق التداولي. نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية**، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Yule,G :

The study Of Language. Cambridge University 1987